الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٧٨
الخميس، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديديير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مرا (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/53/23، الأجزاء الأول - التاسع)

تقارير الأمين العام (A/53/368 و A/53/130 و Corr.1)

مشاريع القرارات (A/53/L.58 و A/53/23 (الجزء الثاني)، الفصل الثالث، الفقرة ١٢)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعرض تقرير اللجنة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة، للنظر، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يغطي أعمال اللجنة خلال عام ١٩٩٨، على النحو الوارد في الوثيقة A/53/23، الأجزاء الأول إلى التاسع.

وهذا التقرير مقدم وفقا للفقرة ١١ من القرار ٧٨/٥٢، بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. فقد طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة للتنفيذ الكامل للإعلان بالقيام، على وجه الخصوص، بوضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار. كما دعت اللجنة إلى مواصلة النظر في تنفيذ الإعلان من جانب الدول الأطراف والاهتمام بصورة خاصة بالأقاليم الصغيرة، لا سيما بإيفاد البعثات الزائرة بصورة منتظمة، لتمكين هذه الأقاليم من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، وتعبئة الدعم، على نطاق عالمي، لتحقيق

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86606
988606

أهداف الإعلان. وبالإضافة إلى ذلك، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، عهد إلى اللجنة الخاصة أيضا بالاضطلاع بمجموعة من الأنشطة، منها تنظيم الحلقات الدراسية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بالتناوب، خلال العقد.

وخلال العام الماضي، عقدت اللجنة الخاصة مشاورات مستفيضة، واضعة في الاعتبار الطلبات الخاصة والمحددة للجمعية العامة التي سبق إيضاحها. واستعرضت اللجنة تنفيذ الإعلان بغية صوغ مجموعة من التوصيات الرامية إلى زيادة سرعة إنهاء الاستعمار وتعزيز النهوض بالشعوب في الأقاليم الباقية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وقامت، تحقيقا لهذا الغرض، بقبول الطلبات المقدمة من اسبانيا للمشاركة في مداولاتها بشأن مسألة جبل طارق، ومن البرازيل وسان تومي وبرينسيبي للمشاركة في النظر في مسألة تيمور الشرقية، ومن وفود الأرجنتين والبرازيل وباراغواي للمشاركة في المداولات الخاصة بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

وفيما يتعلق بمسألة قائمة الأقاليم التي تنطبق عليها الاتفاقية، قررت اللجنة مواصلة استعراض هذه المسألة في دورتها القادمة، رهنا بالتوجيهات التي قد تصدرها الجمعية العامة.

ونظرا لما قررته اللجنة من ترشيد تنظيم أعمالها، فقد أبقت اجتماعاتها الرسمية عند أدنى حد ممكن. وعقد الأعضاء ١٧ جلسة في الفترة ما بين شباط/ فبراير وأيار/ مايو، وعقدوا أيضا دورة في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٣ تموز/يوليه. واحتفظت اللجنة بالترتيب الذي حل مكتب مفتوح باب العضوية بموجبه محل لجنتها الفرعية وفريقها العامل. واضطلعت اللجنة الخاصة بالمسؤوليات التي عهدت الجمعية العامة إليها بها في الإطار الزمني المتفق عليه وقدمت توصياتها بشأن جميع البنود المحالة إليها. وترد في الأجزاء من الثاني إلى التاسع من التقرير المعروض على الجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/53/23.

وأود بصورة خاصة أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ١٢ من الجزء الثاني من الوثيقة A/52/23 التي تتضمن مشروع قرار بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، اعتمدته اللجنة الخاصة وأوصت الجمعية العامة باعتماده. ونظرت اللجنة الخاصة أيضا في الاضطلاع باستعراض نقدي لأعمالها وقد ترى عقد اجتماع في المستقبل القريب للقيام بذلك. وعرض الرئيس بالنيابة ورقة، مرفقة بتقرير اللجنة الخاصة (A/AC.109/L.1886)، لتيسير المشاورات حول النهج المعتزم لهذا التقييم.

وباعتماد المقترحات المقدمة من الرئيس فيما يتصل بتنظيم عمل اللجنة الخاصة قررت أن تتناول، على النحو الواجب، بندا معنونا "قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩١ بشأن بورتوريكو"، وأن تنظر في تلك المسألة في جلستها العامة. وورد عدد من التوصيات من منظمات أعربت عن رغبتها في أن تستمع اللجنة الخاصة إليها بشأن هذا الموضوع. وقبلت اللجنة هذا الطلب. واستمعت اللجنة، في يومي ١٠ و ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٨، إلى ممثلي ٢٩ منظمة، على النحو المبين في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة. وبعد النظر في هذا البند، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع قرار يرد في الوثيقة A/AC.109/2131، ويعيد تأكيد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، ويعرب عن الأمل في أن تتحمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليتها بالتعجيل بهذه العملية. كما يطلب إلى المقرر أن يقدم إلى اللجنة الخاصة، في العام المقبل، تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار هذا.

كما قررت اللجنة الخاصة النظر في بند معنون "المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة" ووضعت في الاعتبار أحكام القرارات ذات الصلة بالموضوع - بما في ذلك الفقرة ١١ (ج) من القرار ٧٨/٥٢، التي طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تولي اهتماما خاصا للأقاليم الصغيرة، خاصة، من خلال إيفاد البعثات الزائرة، بصورة منتظمة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حظت هذه المسألة باهتمام واسع النطاق، كما هو ملاحظ في الفصول من العاشر إلى الثاني عشر من التقرير الحالي.

وفيما يتعلق بعملها في سنة ١٩٩٩، نظرت اللجنة الخاصة في مسألة عقد سلسلة اجتماعات بعيدا عن المقر، وبعد ما أذنت به الجمعية العامة. وقررت أنها ستنظر في قبول ما قد تتلقاه من دعوات في عام ١٩٩٩، وأن تطلب إلى الأمين العام، بعد ذلك، تأمين الاعتماد اللازم في الميزانية وفقا للإجراء المتبع. وقررت اللجنة الخاصة، اتباعا للمبادئ التوجيهية بشأن خطة المؤتمرات، ولا سيما القرار ٢١٤/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٩٧، وواضعة في اعتبارها عبء العمل المحتمل في عام ١٩٩٩، أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بولايتها عن طريق الإقلال من جلساتها إلى أدنى حد ممكن. وسيستتبع ذلك عقد جلساتها العامة في شباط/فبراير - آذار/ مارس ١٩٩٩، و ٣٠ جلسة على الأكثر في حزيران/يونيه - تموز/يوليه. ويتوقع المكتب أن يعقد زهاء ٢٠ جلسة في الفترة بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٩٩. ولن يحول ذلك دون عقد أية جلسات مخصصة إذا كان هناك ما يبرر ذلك رهنا بأية توجيهات تصدرها الجمعية العامة.

وأسترعي انتباه الجمعية العامة لمسألة تعاون ومشاركة الدول القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة الخاصة. وأود أن أبلغ الجمعية أن وفدي نيوزيلندا والبرتغال ظلا يشاركان في الجانب ذي الصلة من أعمال اللجنة وأن وفد فرنسا شارك في النظر في مسألة كاليدونيا الجديدة. ومع أن وفدي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لم يشاركا في أعمال اللجنة، فإنه نتيجة لمشاورات غير رسمية أجريت خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة واتخاذ القرارين ٢٢٤/٥١ و ٧٧/٥٢ بشأن الأقاليم الصغيرة، أعرب وفدا الدولتين القائمتين بالإدارة عن رغبتهما في مواصلة حوار غير رسمي مع اللجنة الخاصة.

وما انفكت اللجنة الخاصة تدعو الدول القائمة بالإدارة إلى التعاون مع الأمم المتحدة أو إلى مواصلة التعاون معها باستقبال البعثات الزائرة في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وتوصي اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون، أو تواصل التعاون، مع اللجنة الخاصة في تنفيذ ولايتها.

وقررت اللجنة الخاصة أيضا أن مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمالها ينبغي أن تستمر. كذلك فإنها توصي الجمعية العامة بضرورة استمرار تمثيل اللجنة في الحلقات الدراسية والاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى العاملة في ميدان إنهاء الاستعمار.

وخلال السنة، عقد رئيس اللجنة الخاصة مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات الوكالات المتخصصة وأنشطتها في مجال تنفيذ القرارات ذات الصلة؛ ويرد في الفصل السابع من هذا التقرير سرد لذلك. وقد وضعت اللجنة الخاصة في الاعتبار، عند نظرها في مسائل الأقاليم المعنية، القرارات ذات الصلة التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك القرارات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية والحالة في تيمور الشرقية. كما واصلت متابعة أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري ورصد التطورات ذات الصلة في الأقاليم.

وحافظت اللجنة على اتصالها بمنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الكاريبية خلال السنة، وهي تواصل متابعة أعمال محفل جنوب المحيط الهادئ وأنشطة المنظمات غير الحكومية التي تبدي اهتماما خاصا بمجال إنهاء الاستعمار. وقام رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بتمثيل اللجنة في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في كارتاخينا دي إنديا س، كولومبيا، في أيار/ مايو فضلا عن الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في ديربان في آب/أغسطس.

وعقدت اللجنة الخاصة حلقة دراسية إقليمية في نادي، فيجي، في حزيران/يونيه ١٩٩٨ تنفيذا لخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وتعرض نتائج تلك الحلقة في الفصل الثاني من التقرير. وكان الجزء من ذلك الاجتماع الذي خصص للأسئلة والأجوبة مفيدا بوجه خاص في تعزيز مناقشة مفتوحة وصريحة للمسائل. كذلك اتخذت اللجنة قرارا يتضمن توصيات للجمعية العامة بشأن مسألة التعريف بأعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، حيث ترد الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث من هذا التقرير.

وتعتزم اللجنة، وفقا لولايتها، أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى الإنهاء السريع وغير المشروط للاستعمار بجميع أشكاله خلال عام ١٩٩٩. وستعكف اللجنة على تفحص عملها تفحصا ناقدا لتقييم مدى فعالية أنشطتها والوقوف على المجالات التي يمكن إجراء تحسينات فيها. وبصفة خاصة، يسعد اللجنة الخاصة أن المشاورات غير الرسمية التي أجرتها مع الدولتين القائمتين بالإدارة - المملكة المتحدة والولايات المتحدة - ومع الاتحاد الأوروبي بالتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار الموحد المتعلق بالأقاليم الصغيرة ومشروع القرار المتعلق بالأنشطة الاقتصادية وغيرها التي تؤثر على مصالح

شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على التوالي. وقد ترى الجمعية العامة أيضا أن تجدد نداءها إلى جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تمتثل لشتى الطلبات الموجهة إليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأقرت اللجنة الخاصة برنامج اجتماعات مؤقت لعام ١٩٩٩، وهي تزكية لموافقة الجمعية العامة عليه. كما أن اللجنة تقترح أن تعمد الجمعية العامة عند دراسة مسألة تنفيذ الإعلان إلى أخذ مختلف التوصيات الواردة في هذا التقرير في الاعتبار وإلى تأييد المقترحات المجملة فيه لتمكين اللجنة الخاصة من الاضطلاع بالمهام التي تتوخاها لعام ١٩٩٩.

ومع دنو العقد الدولي للقضاء على الاستعمار من سنتيه الأخيرتين، نجد أن الكثير قد أنجز، ولكن الكثير أيضا ينتظر الإنجاز. وستبذل اللجنة الخاصة جهدا متجددا ومتضافرا لتحقيق أهدافها من خلال العمل عن كثب مع الأقاليم والدول القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي الأوسع.

ونحن ندعو كلا من هذه الجهات إلى التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة لوضع آليات ملموسة وإجراءات وتشريعات ملائمة لإكمال العمليات اللازمة لقيام سكان الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بتنفيذ الإعلان بحلول نهاية هذا العقد، ولتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الإيذان، في القرن الحادي والعشرين، بمقدم عالم خال من الاستعمار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب لجميع أعضاء اللجنة الخاصة ولا سيما للرئيس بالنيابة السفير برونو رودريغز بارتيا ممثل كوبا، فضلا عن نائب الرئيس السفير مختار عوان ممثل مالي، عن تقديري لمساعدتهما ودعمهما وتعاونهما.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقدير اللجنة وامتنانها أيضا للأمين العام، السيد كوفي أنان، على إيلائه الأولوية لإنشاء وحدة مستقلة لشؤون إنهاء الاستعمار وفي إدارة الشؤون السياسية وإيكاله لها بمسؤوليات جوهرية عن برنامج إنهاء الاستعمار. كذلك أعرب عن الشكر للسيدة ماريا مالدونادو، رئيسة وحدة إنهاء الاستعمار، وللسيد محمد ستار، أمين اللجنة الخاصة، وكذلك لخدمات الأمانة الجوهرية والتقنية التابعة لكل منهما، في كل من إدارتي الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة، على ما لقيته من مشورة ومساعدة تتسمان بطابع احترافي تيسير مهمتي بصفتي مقررا.

وباسم اللجنة الخاصة، أزكي التقرير لانتباه الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا كي يعرض مشروع القرار A/53/L.58.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية العامة فيما تبدأ نظرها في مسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقد حظيت، بصفتي الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة خلال العام الحالي، بالعمل في اللجنة الخاصة وبإدارة مداولاتها التي تظهر نتائجها على النحو الواجب في التقرير الوارد في الوثيقة A/53/23، الأجزاء من الأول إلى التاسع.

لقد استمعت الجمعية العامة لتوها إلى بيان أدلى به مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وعرض فيه تقرير اللجنة الخاصة. وقد تقدمت اللجنة الخاصة، في تقريرها، بعدد من التوصيات إلى الجمعية العامة لكي تنظر وتبت فيها. وهذه التوصيات تمثل اسهام اللجنة المدروس في جهود الأمم المتحدة من أجل القضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار على وجه الأرض.

وأنا أتحدث اليوم لأعرض مشروع القرار A/53/L.58 بالنيابة عن مقدميه، على نظر الجمعية العامة. ومشروع القرار هذا يتناول مسألة تنفيذ الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل ٣٨ عاما، ويشير على نحو خاص إلى المسؤولية التي ألقتها الجمعية العامة على عاتق اللجنة الخاصة من أجل رصد تنفيذ الأطراف المعنية للإعلان نصا وروحا.

عندما أنشئت اللجنة الخاصة بقرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د - ١٦)، طلبت الجمعية منها أن تدرس تطبيق الإعلان، وأن تتقدم باقتراحات وتوصيات بشأن التقدم

المحرز في تنفيذه والمدى الذي بلغه ذلك التنفيذ، وأن تقدم من ثم تقريرا إلى الجمعية العامة. وأوعزت الجمعية أيضا إلى اللجنة الخاصة الاضطلاع بالمهمة الموكلة إليها باستخدام جميع الوسائل المتاحة لها ضمن إطار الإجراءات والطرائق التي اعتمدتها من أجل القيام بأعمالها على وجه صحيح. ودعت الجمعية السلطات المعنية إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بأعمالها، وطلبت إلى الوكالات المتخصصة المعنية أن تساعد اللجنة الخاصة في أعمالها، كل في مجال اختصاصه.

وبعد ثمانية وثلاثين عاما، ما زالت اللجنة الخاصة تنفذ بإخلاص الولاية التي أناطتها بها الجمعية عام ١٩٦١. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فإن عملية إنهاء الاستعمار لم تنته بعد.

وعملا بأحكام مشروع القرار، ستقوم الجمعية العامة بالإشارة إلى القرارات السابقة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وستعيد التأكيد عليها، بما في ذلك القرار ٤٧/٤٣ الذي أعلن العقد الذي بدأ عام ١٩٩٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال. وستعيد الجمعية أيضا تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل القضاء على الاستعمار قضاء تاما وسريعا وغير مشروط، ولتحقيق مراعاة جميع الدول مراعاة أمينة للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وباعتماد مشروع القرار هذا، فإن الجمعية العامة توافق على تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها خلال عام ١٩٩٨ وبرنامج العمل المتوخى لعام ١٩٩٩. وفي هذا الصدد، سوف تواصل اللجنة الخاصة التماس الوسائل المناسبة لكفالة تنفيذ الإعلان تنفيذا فوريا وتاما والقيام أيضا بالأعمال التي أقرتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وسوف تواصل اللجنة الخاصة وضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

ولقد أشارت اللجنة الخاصة إلى أنها ستسعى إلى النظر إلى الأعمال التي تقوم بها بعين ناقدة، ولإجراء تقييم لفعالية أنشطتها وللمجالات التي يمكن أن تجري تحسينات فيها. وهذا الاستعراض ضروري فيما نقترب من نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. ذلك أنه يجب الإعراب عن التزام اللجنة الخاصة والأمم المتحدة بتحقيق أهداف العقد بغية إيجاد عالم خال من السيطرة الاستعمارية، بجهود ملموسة تتسم بالعزم. ومبادئ الميثاق المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هامة اليوم بقدر ما كانت هامة لدى إنشاء الأمم المتحدة. ورغم أن خطوات كبرى قد تحققت بالفعل في تنفيذ إعلان عام ١٩٦٠، إلا أنه يمكن القيام بمزيد من العمل في المستقبل من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار. إن أهداف إعلان عام ١٩٦٠ قابلة للتحقيق، وهي تقتضي تعاون الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة. ويحدونا الأمل في أن يقطع بنا هذا التعاون في عام ١٩٩٩ شوطا بعيدا نحو تحقيق تلك الأهداف.

وتتطلب أحكام مشروع القرار، من اللجنة الخاصة أن تواصل أيضا إيلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة، ولا سيما بإيفاد بعثات زائرة لكفالة الحصول على المعلومات على الطبيعة وللتأكد من رغبات وطموحات سكان تلك الأقاليم. وعليها أن تتخذ خطوات لحشد التأييد العالمي من الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية من أجل تحقيق أهداف إعلان عام ١٩٦٠ وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وبمقتضى أحكام مشروع القرار، ستقوم الجمعية العامة بالطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها، وأن تواصل استقبال البعثات الزائرة للأقاليم. كما أن الجمعية ستطلب إلى الدول القائمة بالإدارة التي لم تشترك في أعمال اللجنة الخاصة أن تفعل ذلك في دورتها لعام ١٩٩٩. وأود أن أشير إلى أنه خلال عام ١٩٩٨، واصلت البرتغال ونيوزيلندا تعاونهما مع اللجنة الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا حضرت لأول مرة جلسات اللجنة الخاصة وقدمت معلومات قيّمة تتعلق بالتوقيع التاريخي على اتفاق نوميا وآثاره على كاليدونيا الجديدة. وبوصفي رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة، أجريت مشاورات مع الدول القائمة بالإدارة فيما يتعلق بإيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم في المستقبل، ويحدوني الأمل في أن يسفر حوارنا مع الدول القائمة بالإدارة في المستقبل عن إبرام اتفاق بشأن هذه النقطة.

وأعربت اللجنة الخاصة في مناسبات عديدة عن استعدادها للاشتراك في حوار بنّاء مع الدول القائمة

بالإدارة، لأنها تعتبر تعاونها أمرا لا غنى عنه من أجل إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لإعلان عام ١٩٦٠. وخلال عام ١٩٩٨، سنحت الفرصة لأعضاء اللجنة الخاصة بإجراء مشاورات غير رسمية أثبتت أنها مفيدة في التوصل إلى توصيات هامة اتفق عليها وقدمت إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بكاليدونيا الجديدة، وتوكيلاو، وغوام.

ويطلب أيضا مشروع القرار A/53/L.58 إلى الأمين العام، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المساعدات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه المساعدة ضرورية في المقام الأول للأقاليم الجزرية الصغيرة، المتضررة من صغر حجمها، وقلة عدد سكانها، وبعدها الجغرافي، ومحدودية مواردها الطبيعية وانعدام منعتها في وجه الكوارث الطبيعية.

وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يزود اللجنة الخاصة بالتسهيلات والخدمات اللازمة للاضطلاع بولايتها في تنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن إنهاء الاستعمار.

وقد تقدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفة غير رسمية إلى مقدمي مشروع القرار A/53/L.58 بتعديلات مختلفة على المشروع، وعلى الرغم من أننا بدأنا في إجراء مشاورات بهذا الشأن، فإن الافتقار إلى الوقت الكافي جعل من المستحيل النظر في تلك التعديلات بتعمق. وبالنظر إلى نطاق التعديلات المقترحة على نص ظل مطروحا لأكثر من خمس سنوات، والتي لبعضها آثار مباشرة بالنسبة لبرنامج عمل لجنة الـ ٢٤ الخاصة، ينبغي أن تناقش هذه التعديلات على النحو الواجب في داخل اللجنة نفسها حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

ولذلك، فإن مشروع القرار الذي نقدمه هذه السنة، يماثل من حيث الجوهر النصوص التي اعتمدتها الجمعية العامة بأغلبية واسعة خلال السنوات القليلة الماضية.

وترحب الوفود مقدمة المشروع بمبادرة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى التقدم تجاه المزيد من التوافق بشأن هذه المسائل، ويحدونا الأمل في أن يشكل هذا بداية عملية بناءة وشفافة في ذلك الاتجاه. ويمكن للجمعية العامة أن تعول على أكبر قدر ممكن من الاستعداد والروح البناءة من جانب اللجنة الخاصة.

وأود أن أشير إلى أن اللجنة الخاصة قد تلقت في عام ١٩٩٨ من الأمانة العامة الدعم الجوهري والفني المناسب، ووضعت تحت تصرفها الموارد الكافية للاضطلاع بأنشطتها. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب للأمين العام، باسم اللجنة الخاصة، عن تقديرنا وارتياحنا للترتيبات المتخذة لمساعدة اللجنة الخاصة في الوفاء بولايتها. ولكي يتسنى للجنة الخاصة أن تواصل عملها بصورة سلسة، من الضروري أن يستمر توفير هذه الخدمات والتسهيلات.

وفي الختام، أود أن أطلب من جميع الدول الأعضاء أن تنظر على نحو إيجابي في التوصيات الواردة في مشروع القرار المعروض عليها بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وسيكون هذا تعبيرا عن دعم جهود الأمم المتحدة، القائمة على المبادئ، والرامية إلى إنهاء الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره، بصورة فعالة وسريعة ودون شروط.

السيد أييوه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نظر الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في البند ١٨ من جدول الأعمال، "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، يأتي في أنسب الأوقات. فالإعلان التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمد في عام ١٩٦٠، قد غير بصورة هائلة عضوية وتكوين الأمم المتحدة، وكذلك طريقة إدارة العلاقات بين الدول.

وإن وفدي يولي أهمية كبيرة لهذا البند من جدول الأعمال، وذلك يعود من ناحية إلى تجربته التاريخية كمستعمرة سابقة، وإلى موقفه المبدئي أيضا فيما يتعلق بحق الشعوب في التحكم بمصيرها. ويثني وفدي على لجنة الـ ٢٤. إذ أن نجاحها في المهمة التي أوكلت إليها قد حظي بالاعتراف العالمي والتقدير من الجميع.

ولكن على الرغم من هذا النجاح، لا تزال لدينا حتى اليوم العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لشكل أو آخر من أشكال الإدارة الاستعمارية. والواقع أنه تحديدا بسبب طبيعة معظم هذه الأقاليم، التي هي بصفة أساسية صغيرة الحجم وقليلة السكان، فضلا عن افتقارها إلى الموارد الطبيعية، فإن دور الأمم المتحدة

في كفالة نيلها الاستقلال بحلول نهاية هذا العقد أصبح أكثر أهمية.

ويعتقد وفدي بأنه، على الرغم من هذه العوامل، فإنه من الإنصاف والعدل أن تمنح الدول القائمة بالإدارة الشعوب الأصلية في تلك الأقاليم الفرصة لكي تقرر ما إذا كانت ترغب في أن تصبح مستقلة أم لا. وينبغي أن يتم ذلك في إطار عملية قانونية معترف بها دوليا وبإشراف وثيق من الأمم المتحدة.

ويشدد إعلان هذا العقد من السنين العقد الدولي للقضاء على الاستعمار على رغبة الجمعية العامة الحميمة في أن تنتهي من موضوع الاستعمار في غضون حد زمني معقول.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن مساندته لعمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وسنواصل التعاون معها في سعيها إلى تنفيذ هدفها المتمثل في وضع حد لعهد الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠. ونحن نرحب بالتدابير المتخذة لنشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ونثني على جهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال تنسيق المساعدة الإنمائية المقدمة لهذه الأقاليم من الوكالات المتخصصة. ونشجب أنشطة بعض المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها، التي تعوق التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال في هذه الأقاليم.

وقد علمتنا جميعنا التجربة، وخاصة الذين ينتمون منا إلى مستعمرات سابقة، أنه لكي يكون لإنهاء الاستعمار ونيل الحكم الذاتي أية قيمة بالنسبة إلى الشعوب المستعمرة، يجب أن يتابعا في نفس الوقت بتدابير تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية ملموسة. وينبغي تقديم المساعدة إلى الأقاليم المستعمرة من أجل إرساء الأسس الاقتصادية السليمة والتثقيف السياسي الجيد اللازم للاضطلاع بمسؤوليات الحكم الذاتي. ولذلك ينبغي أن تزيد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من برامج المساعدة الإنمائية لهذه الأقاليم، ولا سيما في مجال تنمية الموارد البشرية.

وفيما نقترب من الألفية الجديدة، فلتجدد جميع شعوب العالم التزامها بالقضاء التام على الاستعمار. وقد عمل وفد نيجيريا وسيظل يعمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها لكفالة التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ بشأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وسنواصل التعاون الوثيق مع الوفود الأخرى لضمان تحقيق هذا الهدف النبيل.

السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم سيادة الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببعض التعليقات العامة فيما يتعلق بجميع البنود المعروضة على الجمعية العامة للنظر فيها اليوم، وعلى وجه الخصوص تلك الواقعة تحت ولاية اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، أو لجنة الـ ٢٤.

إن موقف وآراء بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بجميع هذه المسائل معروفة لأعضاء الجمعية العامة لذلك لا أنوي أن أكررها مرة أخرى في هذا الوقت.

إلا أنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن التقدير والتهنئة لرئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد بابلو ماسيدو وأعضاء مكتبه، على الجهود غير العادية التي بذلوها لإكمال عمل تلك اللجنة في وقت قياسي. قد أكون مخطئا، ولكن على حد علمي، فإن هذه السنة، هي من السنوات القليلة، ما لم تكن السنة الأولى التي تنهي فيها تلك اللجنة أعمالها بسرعة - على الأقل في الوقت القصير الذي مضى على عملي هنا في الأمم المتحدة.

ولا بد أن أشيد أيضا بالمهارات الدبلوماسية والقيادة التي تحلى بها السيد أوبيرتي لكفالة اتمام عمل اللجنة في الوقت المحدد. ويدفعني ذلك إلى التساؤل بصوت عال عما إذا كان انتماؤه هو والسيد ماسيدو إلى نفس المنطقة من العالم له علاقة بهذه السرعة. واسمحوا لي هنا أن أضيف أن رئيس لجنة الـ ٢٤، بالوكالة، السفير برونو رودريغس باريبا، ينتمي أيضا إلى نفس المنطقة.

ثانيا، أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء اللجنة الرابعة على جهودهم وتعاونهم في العمل بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل بين جميع بلداننا. وفي هذا الشأن، أود أن أذكر على وجه خاص التعاون الجيد الذي أظهرته جميع الدول القائمة بالإدارة، وعلى وجه الخصوص حكومات نيوزيلندا بشأن توكيلاو، والبرتغال؛ والجمهورية الفرنسية بشأن كاليدونيا؛ وحكومة الولايات المتحدة بشأن مسألة غوام؛ وإن كان ذلك بشكل غير رسمي؛ وكذلك رئيس بالنيابة للجنة الخاصة وأعضاءها لجهودهم جميعا. ويود وفد بلدي أن يسجل رسميا تقديرنا الكبير وأن يعرب عن الأمل في أن نواصل

العمل معا بنفس الروح في المستقبل وصولا إلى حل إيجابي نهائي لوضع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، واضعين، بطبيعة الحال، في الاعتبار الكامل ومولين المراعاة التامة للإرادة المشروعة المعرب عنها لشعوب الأقاليم المعنية.

كما توضح جميع مشاريع القرارات التي من المقرر اعتمادها بتوافق الآراء اليوم، بما في ذلك مشروع القرار الشامل المعروض على الجمعية اليوم، يرى وفد بلدي أننا، أعضاء الأمم المتحدة، والدول القائمة بالإدارة، وأعضاء لجنة الـ ٢٤ على حد سواء، يجب أن نسمح في أية مفاوضات أو حوار بشأن مستقبل تلك الأقاليم بمشاركة الشعوب المتأثرة المعنية وأن نكفل ذلك. وسوف نحرز الكثير من التقدم نحو إنهاء آخر معاقل الاستعمار، على النحو الذي تبينه بوضوح بعض مشاريع القرارات التي تحظى بتوافق الآراء والمعروض علينا اليوم، إذا واصلنا السير في هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى، فإن الأمر الذي يتفق كثير منا عليه اليوم، هو أن على منظمتنا أن تتيح المزيد من إشراك شعوب هذه الأقاليم بإرسال بعثات زائرة بصورة دورية، إن لم تكن منتظمة، لكل من هذه الأقاليم للتأكد من رغبات الشعوب المعنية بالكامل.

وعلى نفس المنوال، يود وفد بلدي أن يشيد أعظم إشادة بالأمين العام وبمقرريه الخاصين لما بذلوه من جهود إيجابية بشأن عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يهتمون بها. وفي تقدير وفد بلدي، أن تقدما جيدا وإيجابيا قد أحرز على هذه الجبهات أيضا.

وأنا واثق من أن هذا هو هدفنا المشترك وأنه الهدف النهائي لمنظمتنا ويجب علينا جميعا أن نثابر في تلك الجهود النهائية، التي هي أحيانا أصعب الجهود لتحقيق أهدافنا المنشودة.

اسمحوا لي أيضا أن أضيف هنا أنه لما كانت كلمة "الإصلاح" هي الكلمة الشائعة في ردهات هذه الجمعية، فإنه من الحصافة الاقتصادية، إن لم يكن من الفطرة السليمة أن نعمل معا على حل المسائل العالقة في أقصر مدة ممكنة من أجل أن نوفر لمنظمتنا المال والوقت.

وفي الختام، يعرب وفد بلدي عن التقدير لجميع أعضاء هذه الجمعية ويوجه نداء آخر إلى جميع الأطراف المعنية لتكريس تلك الجهود الأخيرة، بما في ذلك الإرادة السياسية للتعاون تعاونا تاما مع لجنة الـ ٢٤ والجمعية العامة لتحقيق أهدافنا.

الرئيس بالنيابة، استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستبت في مشروعي قرارين بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال بعد النظر في جميع تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

أود أيضا أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى خطأ مطبعي في نص مشروع القرار A/53/L.58.

فعند نهاية السطر الثالث من الفقرة الثانية من الديباجة، ينبغي أن يكون رقم القرار "٧٨/٥٢"، بدلا من "٧٨/٥٧".

تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية العامة في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بشأن بنود جدول الأعمال ٨١ إلى ٨٧، و ٨٨ و ١٨، و ٨٩ و ١٢، و ٩٠ فضلا عن ١٨.

وأطلب من مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، السيد بيرنارد تانوه - بوتشووي ممثل كوت ديفوار، أن يعرض تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مرة واحدة.

السيد تانوه - بوتشووي (كوت ديفوار)، مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أحالت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، بناء على توصية مكتب الجمعية، إلى اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ١٢ بندا من بنود جدول الأعمال للنظر فيها وهي: البنود ١٨، و ٨١، و ٨٢، و ٨٣، و ٨٤، و ٨٥، و ٨٦، و ٨٧، و ٨٨، و ٨٩، و ١٢ و ٩٠.

وقررت اللجنة الرابعة، في الجلسة التي عقدتها لتنظيم الأعمال في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أن تجري، بغية ترشيد عملها والاستفادة استفادة كاملة وفعالة من تسهيلات خدمة المؤتمرات، مناقشة عامة واحدة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتصلة بمسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل الأخرى ذات الصلة. ولم تدخر اللجنة جهدا في اختتام عملها في يوم الجمعة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر كما طلبت الجمعية العامة. وفيما بين ٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عقدت اللجنة ٢٤ جلسة واعتمدت ٢٥ مشروع قرار وثلاثة مشاريع مقررات واختتمت عملها يوم الخميس ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قبل يوم واحد من الموعد الذي حددته الجمعية العامة.

ويسعدني ويشرفني كثيرا أن أعرض على الجمعية العامة تقارير لجنة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار لكي تنظر فيها وتقرها.

التقرير الأول مقدم في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال وعنوانه "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، ويرد في الوثيقة A/53/594. واعتمدت اللجنة خمسة مشاريع قرارات بما في ذلك قرار موحد يتناول ١١ إقليما منفصلا. وترد هذه القرارات في الفقرة ٣٤ من التقرير. واللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات هذه. وأود أن أبلغ الجمعية العامة أن الفقرة ٣٢ من التقرير الوارد في الوثيقة A/53/594 لا تتطابق مع النص الأصلي الذي قدم للنشر. ولذلك أود أن أتلو نص تلك الفقرة كما اعتمدته اللجنة الرابعة. النص الجديد هو كما يلي:

"وفي نفس الجلسة، قررت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار موحد، يتضمن مشروع القرار بشأن غوام الذي كان قد اعتمد (انظر الفقرة ٣١). وبوصفه الجزء السادس من مشاريع القرارات بشأن مسائل الأقاليم التالية. أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، ومونتسيرات، المعتمدة في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر (انظر الفقرة ٢٦) مع التغييرات التالية. (انظر الفقرة ٣٤، مشروع القرار الرابع):"

وبالطبع سوف تصدر الأمانة العامة تصويبا بشأن النص الجديد لهذه الفقرة.

أما التقرير الثاني المتعلق بالبند ٨١ من جدول الأعمال وعنوانها "آثار الإشعاع الذري" فيرد في الوثيقة A/53/595. ونظرت اللجنة الرابعة تقرير لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري (A/53/46) وكذلك التقرير المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/53/478) والتقرير المقدم من منظمة الصحة العالمية (A/53/483) بشأن هذه المسألة. واعتمدت مشروع قرار عن الموضوع بدون تصويت. ويرد مشروع القرار هذا في الفقرة ٦ من التقرير واللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة باعتماده.

والتقرير الثالث الذي صدر بوصفه الوثيقة A/53/596 يتصل بالبند ٨٢ من جدول الأعمال ومعنون "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية". واعتمدت اللجنة مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من التقرير دون تصويت وتوصي الجمعية العامة باعتماده.

وصدر التقرير الرابع بوصفه الوثيقة A/53/579 وهو يتصل بالبند ٨٣ من جدول الأعمال وعنوانه "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى". واعتمدت اللجنة سبعة مشاريع قرارات بشأن هذا البند تتعلق بجميع جوانب ولاية الوكالة، وترد في الفقرة ٢٢ من التقرير، واللجنة توصي الجمعية العامة باعتمادها.

ويتعلق التقرير الخامس بالبند ٨٤ من جدول الأعمال وعنوانه "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة" ويرد في الوثيقة A/53/598. واعتمدت اللجنة خمسة مشاريع قرارات ترد في الفقرة ٢١ من التقرير. واللجنة تزكي مشاريع القرارات الخمسة للجمعية العامة وتوصي باعتمادها. أود أن أشدد هنا بصفة عامة أن اللجنة الرابعة عند نظرها في هذا البند رحبت بالتوقيع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على مذكرة واي ريفر بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية وأعربت عن

رغبتها في أن يتحقق السلم النهائي الدائم لما فيه المصلحة المتبادلة للطرفين.

التقرير السادس بشأن البند ٨٥ من جدول الأعمال، معنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات". وتتضمنه الوثيقة A/53/599. واعتمدت اللجنة مشروع قرار في إطار هذا البند يرد في الفقرة ٨ من تقريرها. وهي توصي الجمعية العامة باعتماده.

التقرير السابع مقدم في إطار البند ٨٦ من جدول الأعمال ومعنون "المسائل المتصلة بالإعلام" وتتضمنه الوثيقة A/53/600. واعتمدت اللجنة دون تصويت مشروعي القرارين ألف وباء الواردين في الفقرة ٨ وكذلك مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٩، واللجنة توصي الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين ومشروع المقرر.

التقرير الثامن صدر بوصفه الوثيقة A/53/601، ويتصل بالبند ٨٧ من جدول الأعمال، وعنوانها "المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي". ويرد مشروع القرار الخاص بهذا البند في الفقرة ٧ من التقرير. واللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة باعتماده.

التقرير التاسع المصدر بوصفه الوثيقة A/53/602 يتعلق بالبند ٨٨ من جدول الأعمال، المعنون "الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، والبند ١٨ المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". وفي تصويت مسجل، اعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن البند ٨٨ من جدول الأعمال المعنون "الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. واعتمدت اللجنة أيضا مشروع مقرر عنوانه "الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إداراتها" وذلك بتصويت مسجل، بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٤٤ صوتا، مع امتناع عضوين عن التصويت. واللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار ومشروع المقرر الواردين على التوالي في الفقرتين ١١ و ١٢ من التقرير.

التقرير العاشر، المصدر بوصفه الوثيقة A/53/603، يتعلق بالبند ٨٩ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، والبند ١٢ المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي". وقد اعتمدت اللجنة، بتصويت مسجل، مشروع قرار بشأن البند ٨٩ من جدول الأعمال، بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت. وهي توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار ذال، الوارد في الفقرة ٧ من تقريرها.

التقرير الحادي عشر والأخير، يتعلق بالبند ٩٠ من جدول الأعمال "التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، وهو وارد في الوثيقة A/53/604. وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٦ من ذلك التقرير.

وباسم لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أوصي الجمعية العامة بالنظر في جميع التقارير التي عرضتها لتوي وباعتمادها.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر وبإشادة خاصة إلى جميع الوفود وإلى جميع الذين أسهموا في نجاح أعمال لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في هذه الدورة. وأهنيء جميع أعضاء اللجنة على ما أبدوه من المهارة وروح التعاون بغية التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف، مما مكّن اللجنة من إكمال أعمالها على نحو فعال وبنّاء.

وأتوجه بشكر خاص إلى رئيس اللجنة، السيد بابلو ماسيدو ممثل المكسيك، الذي بفضل مهاراته وخبراته الدبلوماسية تمكنت اللجنة من أن تنهي في الوقت المحدد وبمنتهى الفعالية أعمالها بشأن بنود جدول الأعمال التي أحالتها إليها الجمعية العامة. وقد استفاد الرئيس من الدعم القيِّم الذي حظي به من نواب الرئيس، السيد فيردين كاريشي ممثل تركيا، والسيد تشن هاي - جين ممثل جمهورية كوريا، والسيد توماس هيرباتش ممثل سلوفاكيا، الذين أسعدني، بصفتي المقرر، أن أعمل معهم عضوا من أعضاء مكتب اللجنة.

وأريد أيضا أن أشكر السيد محمد ستار، أمين اللجنة، الذي استمتعت فعلا بالعمل معه هو وفريقه الدينامي

والداعم والقدير؛ فبفضلهم جميعا اضطلعت اللجنة بأعمالها في مناخ من المودة الحقيقية.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، السيد جين يونغجيان، على مساعدته الكريمة للجنة، وإلى السيد فاديم بيرفيلييف مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مساعدته وتعاونه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن لم يكن هناك أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستقتصر البيانات، إذن، على تعليل التصويت أو شرح المواقف. ومواقف الوفود بخصوص توصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، تم توضيحها في اللجنة، وانعكست في الوثائق الرسمية ذات الصلة. واسمحوا لي أن أذكر بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، اتفقت الجمعية العامة على أن

> "تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أيضا أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق، وتدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أود أن أعلم الممثلين بأننا سنبت في التقارير بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة، ما لم تكن الأمانة العامة قد أخطرت بخلاف ذلك سلفا.

وهذا يعني أنه في الحالات التي أجريت فيها تصويتات مسجلة سنقوم أيضا بإجراء تصويتات مسجلة. وبالمثل، آمل في أن نعتمد دون تصويت التوصيات التي اعتمدت دون تصويت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

البند ٨١ من جدول الأعمال

آثار الإشعاع الذري

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/595)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع قرار أوصت باعتماده لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في الفقرة ٦ من تقريرها (A/53/595).

وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٤/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٢ من جدول الأعمال

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/596)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في الفقرة ١٠ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل كذلك؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٥/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تنهي نظرها في البند ٨٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٣ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/597)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في سبعة مشاريع قرارات أوصت بها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٢٢ من تقريرها. وبعد إجراء جميع التصويتات ستتاح للممثلين فرصة لتعليل تصويتهم.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار الأول، المعنون "تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار،

ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل.

الممتنعون:
ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٤٦/٥٣).

[بعد ذلك أبلغ وفد جزر سليمان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني المعنون "الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تفعل كذلك؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٧/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثالث المعنون "السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
ميكرونيزيا (ولايات - موحدة).

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٤٨/٥٣).

[بعد ذلك أبلغ وفد جزر سليمان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الرابع المعنون "الهبات والمنح الدراسية للتعليم العالي، المعروضة من الدول الأعضاء، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
إسرائيل.

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٦٠ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٤٩/٥٣).

[بعد ذلك أبلغ وفد جزر سليمان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الخامس المعنون "عمليات الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام،

بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
زامبيا، ميكرونيزيا (ولايات - موحدة).

اعتمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٠/٥٣).

[بعد ذلك أبلغ وفد جزر سليمان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار السادس، المعنون "ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٥١/٥٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد جزر سليمان الأمانة العامة أنه كان يعتزم التصويت مؤيدا مشروع القرار].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار السابع، المعنون "جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٢/٥٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد جزر سليمان الأمانة العامة أنه كان يعتزم التصويت مؤيدا مشروع القرار].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٤ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/598)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في خمس مشاريع قرارات أوصت بها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في

الفقرة ٢١ من تقريرها. وبعد انتهاء كل عمليات التصويت، ستتاح الفرصة مرة أخرى للممثلين لتعليل تصويتهم.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار الأول، المعنون "أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربجان، البحرين، بنغلاديش، بليز، بنن، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عـُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، استونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)، موناكو، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٦٧ عضوا عن التصويت (القرار ٥٣/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني، المعنون "انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا،

ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عـُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٤/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثالث، المعنون "المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عـُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
جزر مارشال، سوازيلند.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٥/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الرابع، المعنون "الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
الكاميرون، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت (القرار ٥٦/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل أخيرا إلى مشروع القرار الخامس المعنون "الجولان السوري المحتل".

لقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية

تنزانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
اسرائيل.

الممتنعون:
جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، سوازيلند، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، زامبيا.

اعتُمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٧/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سوازيلند الذي يرغب في الكلام تعليلا لتصويته على القرار المتَّخذ للتو.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلادي أعاد النظر في موقفه من هذا البند ومن هذا القرار. ونظرا إلى أن القدس مكان الروحانيات ولها مكانتها الدينية يتعيَّن أن يشعر كل إنسان فيها بالسرور وأن يحمد الله تعالى، فكل إنسان يجب أن تتوفر له الحماية هناك وأن يتمتع بحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/599)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٨ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٨/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٦ من جدول الأعمال

المسائل المتصلة بالإعلام

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/600)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٨ من تقريرها، وفي مشروع المقرر الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٩ من التقرير نفسه.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار ألف المعنون "المعلومات في خدمة الإنسانية".

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار ألف دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٥٩/٥٣ ألف).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار باء المعنون "سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية".

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار باء دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار باء (القرار ٥٣/٥٩ باء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر المعنون "زيادة عدد أعضاء لجنة الإعلام".

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع المقرر دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٧ من جدول الأعمال

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/601)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٧ من تقريرها.

لقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
فرنسا، إسرائيل، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٣/٦٠)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٨ من جدول الأعمال والبند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/602)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ١١ من تقريرها، وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ١٢ من التقرير نفسه.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار المعنون "الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي".

لقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
فرنسا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٤ صوتا مؤيدا مقابل صوتين، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٦١/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر المعنون "الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدراتها".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت

ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فيجي، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيدا وتوباغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
ألبانيا، أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، اسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

الممتنعون:
بيلاروس.

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ٩٩ صوتا مؤيدا مقابل ٥٤ صوتا، وامتناع عضو واحد عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد ساموا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا مشروع المقرر].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال.

البند ٨٩ من جدول الأعمال و البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/53/603)

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/603)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٧ من تقريرها.

مشروع القرار عنوانه "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، اسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٥١ عضوا عن التصويت (القرار ٦٢/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ٩٠ من جدول الأعمال

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من بعض الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/604)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/53/594)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الأربعة التي أوصت بها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٣٤ من تقريرها، وتبت في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ٣٥ من نفس التقرير.

نتناول أولا مشاريع القرارات الأربعة الواردة في الفقرة ٣٤ من التقرير.

مشروع القرار الأول معنون "مسألة الصحراء الغربية". وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الأول دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٥٣/٦٤).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني معنون "مسألة كاليدونيا".

وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الثاني دون اعتراض. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني (القرار ٥٣/٦٥).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه "مسألة توكيلاو".

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الثالث دون اعتراض. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٥٣/٦٦).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الرابع معنون "مسائل أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتيسيرات"، وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الرابع دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٥٣/٦٧).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع مقرر وارد في الفقرة ٣٥ من التقرير. وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع المقرر، المعنون "مسألة جبل طارق"، دون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٨ من جدول الأعمال.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في جميع تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مشروعا القرارين الواردين في (A/53/L.58 و A/53/23 (الجزء الثاني)، الفصل الثالث، الفقرة ١٢)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين المقدمين تحت هذا البند.

وننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/53/L.58 ومشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢، من الفصل الثالث، في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة (A/53/23).

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/53/L.58، المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا

فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
أذربيجان، بلجيكا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، تركيا.

اعتمد مشروع القرار A/53/L.58 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت (القرار ٦٨/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية بعد ذلك في مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢، الفصل الثالث، في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة (A/53/23)، وعنوان مشروع القرار هو "نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار".

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، استونيا إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
فرنسا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل ٣، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٩/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، الذي يرغب في التكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت. وأود أن أذكره بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الدون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني أن وفد بلدي وجد من الضروري أن يصوت مرة أخرى معارضا القرار ٦٨/٥٣ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. والقرار ٦٩/٥٣ بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار.

يحتوي النص الأخير على عناصر، ترحب بها المملكة المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة. ونلاحظ بصفة خاصة الاعتراف بأن تقرير المصير لا يساوي بطريقة تلقائية الاستقلال وأن هناك بدائل أخرى متاحة. غير أننا نعتقد بأنه نظرا إلى الأزمة المالية المستمرة فإن الالتزام الذي يفرضه هذا النص على إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام بالتعريف بمسائل إنهاء الاستعمار يعني اهدارا خطيرا للموارد النادرة. ومن ثم فإن هذا القرار غير مقبول لدينا.

وتأسف المملكة المتحدة أيضا لأن القرار الخاص بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا يزال يتضمن صياغات وافتراضات بالية لا تعكس الحقيقة في أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إننا لا نقبل فكرة أن وجود القواعد العسكرية يمكن أن يشكل بأية طريقة عقبة في سبيل منح الاستقلال أو أن يعوق سكان هذه الأقاليم عن الإعراب عن آرائهم بشأن تقرير المصير. وبالمثل يلمح نص القرار إلى أن الدول القائمة بالإدارة مذنبة "بالاستغلال الاقتصادي" بل حتى "بانتهاك حقوق الإنسان الأساسية" ونحن نرفض هذه الادعاءات التي لا أساس لها على الإطلاق.

ومما يجده وفد بلدي غير مقبول أيضا الإشارة المستمرة إلى "الاستعمار" و "الحكم الاستعماري" و "البلدان المستعمرة". ونحن لا نرى أن هذه المصطلحات تعكس على نحو حقيقي العلاقات الراهنة بين المملكة المتحدة وأقاليمها عبر البحار. لذا فإن وجود مثل هذه الصياغات في هذا النص مدعاة للأسف بشكل خاص نظرا إلى التحسينات التي أدخلت في السنوات الأخيرة على قرارات أخرى بشأن مسائل إنهاء الاستعمار. ونحن نأمل في أن يقوم الذين صاغوا القرارين اللذين عرضا علينا، في المستقبل باتباع الاتجاه الذي اتبع في القرارات الأخرى. ونحن على استعداد للعمل معهم لتحقيق هذه الغاية.

ويشارك وفد بلدي الوفود الأخرى في التسليم بأن إنهاء الاستعمار هو من فصول النجاح الكبير الذي يسجل للأمم المتحدة ونحن نشيد بكل الذين عملوا بنجاح وبحسن نية في هذا الميدان وسنواصل بطبيعة الحال الوفاء بتعهداتنا بموجب الميثاق فيما يتعلق بأقاليم المملكة المتحدة عبر البحار.

كما أننا نرحب بما أيدته لجنة الـ ٢٤ الخاصة من استعداد للتعاون البناء مع الدول القائمة بالإدارة. إلا أن المملكة المتحدة ما زالت تخالفها الرأي على الحاجة إلى برنامج لإنهاء الاستعمار من النوع الذي تتبناه اللجنة. إن أمام الأمم المتحدة أهدافا أكثر إلحاحا تؤثر على أعداد ضخمة للغاية من سكان العالم وتتصل على نحو أكبر باحتياجات اليوم. وينبغي لأنشطة هذه المنظمة وهيكلها أن تعكس أولويات العالم في الوقت الراهن وفي المستقبل، وليس أولويات الماضي.

في الختام، لا يعكس مشروعا القرارين اللذين قدما إلى هذه الجمعية العامة رغبات واهتمامات شعوب أقاليم المملكة المتحدة المتبقية عبر البحار، ولا ينهضان بهذه الرغبات والاهتمامات التي ستظل تشكل الاعتبار الأهم في سياسة حكمة بلدي تجاه هذه الأقاليم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل الانتقال إلى المتكلم التالي، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الإعلان الصادر في اليومية عن الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي سيقام في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، بعقد ثلاث جلسات عامة للجمعية العامة في الساعة ١٠/٠٠، و ١٥/٠٠، و ٢١/٣٠.

وأود أن أشاطر الأعضاء معلومات عن بعض الجوانب المتعلقة بتنظيم جلسات الجمعية العامة المكرسة للاحتفال.

وسيجري افتتاح الاحتفال ومنح جوائز حقوق الإنسان في قاعة الجمعية العامة في الساعة ١٠/٠٠. ولأسباب تتعلق بشغل القاعة سيستمر الاحتفال ذلك الصباح وطيلة اليوم نفسه في قاعة الاجتماع رقم ٤، حيث نستمع إلى جميع البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء والمراقبون.

وفي هذا الصدد، يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت بالأمس في جلستها العادية السادسة والسبعين، أن تحدد مدة البيانات التي ستلقى في الاحتفال بخمس دقائق بالنظر إلى العدد الكبير جدا من المتكلمين الذين سجلوا أسماءهم بالفعل.

والآن، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى إعلان ورد في عدد هذا اليوم من "اليومية". أرجو ملاحظة أن لجنة وثائق التفويض ستعقد جلسة خاصة، غدا، الجمعة، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠، في قاعة الاجتماع رقم ٦ لفحص وثائق تفويض كمبوديا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥